

اما النوازل فمنها من فيها الجماعة اتفاقا كالعبد بن والكوفيين والاستسفا والارواح
ومثلا لا تنفي فيه اتفاقا بل بين فيه عدمها كالنضي والرواتب وقيام اليلق فانهم
ما يقال بانهم التقييد بالعلمين في القول بل في كفاية فتأمل غير الجملة
ببعض غير علمي الاشارة الى معنى الافتعاب اعراب المستعنى ونضاف اليه فيجوز
كأنه في النوازل في العلم والاولا وقد بعد المتفاني عن كفاية وقيل
غير علمي بصحة وفيه ضعف لانها لا تنفي في الاضافة الا اذا وقعت بين صنفين
كفي قول تعالى انما نحن علميم غير المصوب عليهم فان غير في الايتاء يسمي
للمذنبين كونهم معرف لان الابهام في غير ارتفع يكون لثالث التعميم ولو جعل
هنا علمي الدلالة كان الصواب وسيلنا لا محذور ذلك بقوله اما الجماعة في الجملة
فغير كفاية عين سنة مؤكدة عند المص والرافعي استعمل وقيل في كفاية
وقيل انها فرض عين وقيل فرض كفاية وهو الاصح كما قال الشيخ والاصح عند التوركي
انها فرض كفاية مجمله الا قول الربيع الرابع منها انها فرض كفاية لفقهاء السبع عليه
واما من ثلثة في قرينة او بعد الاتهام فيم الجماعة لا استخوذ عليهم الا في حق
غلب ففعلك بالجماعة فانما بكل الذبي من العلم الفاصلة ايا البعيدة فدل قول
الاتهام فيهم علمي انها فرض كفاية ولو كانت فرض عين لقال لا يقيمون ولا بد من
ظهور اثارها في حقها في القرية الصغيرة ومجال في القرية الكبيرة والبلد
والمدنية حيث يظهر جوارها في الجماعة فلو اطلقوا علميا في اثارها في البيوت
ولم يظهر بها اثارها ليقط الرض فان استعملوا في اثارها كما ذكرنا فالتعلم الامام او
نايبه دون الاحاد والاصح عند النووي انها فرض كفاية وقد تنفي في اثارها
كل لو وجد الامام وكما علم انه لو اقتضى به ادراك ركعة في الوقت ولو صار منفردا
لم يركها والمواد انها فرض كفاية على الرضا الاطراف الغنيين المستورين غير المظهورين
في اثار المكتوبة في الركعة الاولى منها ولا يجب على النساء وظلم الخائفين كذا تنسب
وتحج الاثر لا اشتغالهم بخدمه ساداتهم وظلم المضعفون لكن تنسب ام ولا على المسافر
كجزءه في التحقيق لكن تنسب ام وان نقل النبي عن بعض الامم انهم علمي ولا على الآفة
بل على والانوار في حتمهم والاولا ان يكونوا علميا او في ظلمه فشتت عليهم ولا على المقدورين
بعد من اعذار الجماعة التي تنظر وشدة زجر بليل وشك وحل وشدة حرور وبرد وكثرة
جوع وشك عطش بحضرة مال اول او شرب وشدة مرض وبدا همته وحروف
علمي غصوم وخوف من غيرهم وبالمخالفات اربع وعلمه اني اتد وخوف من عقوبته

يرى

يرى الخافي المعو عنها رغبته وخوف من تخلف عن رقعة وقد سماه بلانين وكل
ذبح كرهه بمرارة الله وحضوره من بلا مستعد او كان خوفه من غير اولى
به والسن المروط كروي في خبره ذكره ابن حبان في صحيحه وزاد في راجحة الصلوة
الليلة وغلبة النوم عند انتظار الجماعة الي غير ذلك ويحصل للمذور فضل الجماعة
الجمعة اذا كان قصده ان يصلي جماعة لولا العذر كما جزم به الروايين وان قالت
في الجمع معهم حصول فضله له وفايدة العذر سقوط الامم في قول النزيل والكل
في قول النية ويدل للملا والخبر في موي كراهه البخاري اذا امر من الصلوة
سأرتكبت له ما كان يعمل وصحها فيما ولا يجب في مفضية لكن تنسب في مفضية خلفا
مفضية من نوعه كظهور خلف ظهر خلاف مفضية خلف مودة او بالعكس وخلف
مفضية ليست من نوعه كظهور خلف عصر فلا تنسب في ذلك بل يكون خلاف السنة
وقيل كرهه ولا يجب في الفعل بل تنسب في بعضه كالعبد بن والكوفيين والاستسفا
والنوازل ونسب عدمها في بعضه كالرواتب والصلوة ووتر غير رمضان ولو نذر ان
حكمه كان قبل المذوق في المصن الاول ولا تنسب في المصن الثاني ولا يجب في غير
الركعة الاولى ويدرك المأموم الجماعة اي فضيلتها فيدرك جميع فضيلتها ولو
بخطئة كمن ادركها من اولها بعد الاجازات كمن درج من ادركها من اولها كمن ادركها
فضيلة الختم بالاستسفا له عقبة في الامم حضوره كغيره احرامه في التخييل
جمل الامم اليوم به فاذا كره فكله واقب عليه بالفائدة بل يطلب العقيقة فلو اياه ولو
لمصلحة الصلاة كالظاهرة او لا يحضره فاقب عليه بالفائدة بل يطلب العقيقة فلو اياه ولو
نم لو ابطا الواسعة خفيفة بان لا تكون بقدر ما يسع ركبي علمي المعتمه عذر في اجلاء
غير كخفيفه وهي الظاهرة فلا يعذر فيها ونسب ان يتقوا المأموم علمي من الامم فان
جا اخرف من يساره لم يتقدم الامام او يتأخران وان يصطف ذكران خلفه كما مر
فاكرو وان يتقوا خلف رجال فضيل ان استوعب الرجال الصفحة تحتها وضنا
وكره الا تغرد عن الصفحة ان وجد سنة والا حرم ثم جردت شخصان الصفحة لم يطف
معدون في جرد مساعده وانما كان الوقوف على عيني الامم افضل لغيره
الله عليه ولم الرصة تنزل على الامم ثم علمي عليه الاول فالاول رواه ابو الشيخ
في الثواب عن ابي هريرة رضي الله عنه في غير الجملة في يد اذ ان الجماعة حدة
عدم سلام الامم وسيلته محترمة بالجمعة الجماعة تحصل باقر من تركه و

المؤمنين